مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي
اسم الكاتب: د. عصام خوري، عبير ناعسه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4038
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 06:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007

النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي

الدكتور عصام خوري*
عبير ناعسه**

(تاريخ الإيداع 8 / 10 / 2006. قُبِل للنشر في 2007/3/13)

□ الملخّص □

توضح هذه الدراسة عمق وأبعاد مشكلة التلوث البيئي التي تمثل ظاهرة عالمية لها أبعادها الخطيرة ، وهي محور الاهتمام في مطلع هذا القرن ، نظراً لتداعياتها الخطيرة وآثارها على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى رفاهية المجتمع.

وتعرض هذه الدراسة أدوات النظام الضريبي (المباشرة وغير المباشرة) التي يمكن استخدامها لمواجهة التلوث البيئي، حيث تم مناقشة الضريبة على المنتجات والانبعاثات بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الأدوات غير المباشرة كنظام الودائع والتأمينات الإرجاعية ونظام تصاريح التلوث القابلة للتداول.

ثم تناولت الدراسة مشاكل وصعوبات تطبيق ضرائب التلوث كصعوبة تحديد المستوى المعياري للتلوث وتقدير التكاليف الخارجية للتلوث البيئي وانخفاض الوعي البيئي ..... وصولاً إلى بعض النتائج والتوصيات التي تستهدف توضيح أهمية الإسراع في تطبيق نظام ضريبي جديد.

كلمات مفتاحية: التلوث البيئي، النظام الضريبي

* أستاذ في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية.
** طالبة دكتوراه في قسم الاقتصاد والتخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق – سورية .

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No (1) 2007

The Taxation System and Its Ability to Control Environment Pollution

Dr. Issam Khuri*
Abeer Naesa **

(Received 8 / 10 / 2006. Accepted 13/3/2007)

□ ABSTRACT □

This study reflects the effect of the environment, which is a world's phenomena, having its serious consequences on economic plans and social welfare.

The study reviews the tools of the taxation policies (direct and indirect tools) that can be employed in addition to confronting the environment pollution, for it discusses the taxes imposed on emissions and on outputs, besides other sets of indirect tools like deposits-refund systems and trade permits pollution.

This study discusses the problems and difficulties that are associated with the application of pollution taxes like the difficulty in determining the standards of pollution and the external expenses and costs of pollution in environment, along with the internal conciseness reduction.

The study reaches some conclusions and provides some recommendations to clarify the importance of speeding up plans for the application of a new taxation system.

Key words: Environmental pollution, Taxation System.

* **Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
** **Postgraduate Student, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

إذا كانت البيئة كل ما يحيط بالإنسان، تقدم له أسباب الحياة، فإن تلوثها هو أخطر ما يهدد هذه الحياة ويحول دون قدرة البيئة على استمرار العطاء والتجدد للوفاء بمطالب الإنسان.

مع نهاية القرن العشرين تزايد الإدراك والانتباه لمشكلات البيئة وتعددت الاهتمامات بالأساليب التي تحد من تدهورها.

وكما أن البيئة شاملة من حيث إنها تتضمن كل شيء على الأرض وباطنها وما يحيط بها فإنه لمعالجة المشاكل البيئية يجب الإطلاع والمعرفة بالعلوم المختلفة، بالإضافة إلى أن مشاكل البيئة يمكن تناولها في إطار محلي وقومي وعالمي.

بناء على ما سبق فإن الأهداف البيئية لا يمكن تحقيقها دون قيام الحكومات بإعداد السياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وبالتعاون البيئي على كل الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وأمام اتساع المجال للدراسات المتعلقة بالبيئة فقد كان التوجه في هذا البحث نحو أهم مشاكل البيئة وهو التلوث بالاستناد إلى الإطار الاقتصادي الذي تمارس من خلاله الحكومة سياساتها على اعتبار أنها السلطة المسؤولة عن إعداد هذه السياسات وتنفيذها.

وحيث إن قلة من الناس يرون أية علاقة بين النظام الضريبي وموضوع التلوث البيئي فقد آثارنا أن نشد الانتباه إلى هذا الجانب وانطلاقا من ذلك فقد اخترنا أن يركز موضوع بحثنا هذا على النظام الضريبي ووضع السياسات الضريبية التي تزيل أو تقلص من آثار التلوث وتكاليفه في البيئة الاقتصادية والاجتماعية

مشكلة الدراسة وأهميتها :

لقد أصبح الأمن البشري اليوم يعني (الأمن العسكري – الاقتصادي – الاجتماعي – البيئي – الغذائي – الصحي – الشخصي – وأمن المجتمع) ، وكل بعد من هذه الأبعاد يتوقف على الآخر ، فمثلا تهديد الأمن العسكري أو السياسي يعني تهديد الأمن البيئي ، فمعظم الحروب التي حدثت الآن يمكن القول بإنها حروب بيئية هدفها الاستيلاء على الخامات والموارد الطبيعية أو على الطرق الاستراتيجية [1] .

وبما أن البيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان نشاطه ونتيجة لنمو وتنوع النشاط الإنساني والتقدم التكنولوجي المتنامي، فقد تعرضت البيئة بمختلف عناصرها للتدهور الشديد والمستمر.

وإزاء ذلك أصبحت القضايا البيئية من القضايا المحورية والتحديات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والبشرية خلال هذا القرن.

وبالرغم من التباين الواضح في مفهوم التلوث بين الكتّاب والمتخصصين ، إلا أن الجميع متفق على تأثيره السلبي على الحياة، وأن إمكانيات الإيقاف التام لآثاره السلبية أمر غير ممكن عمليا ، وبالتالي فإن الحديث عن معالجة التلوث يعني تخفيض معدلات التلوث إلى المستويات القياسية والمقبولة عالميا.

ولقد عّرفت المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التلوث بأنه:

قيام الإنسان بطرق مباشرة أو غير مباشرة بإضافة مواد أو طاقة إلى البيئة ، تترتب عليها آثار ضارة يمكن أن تعرض صحة الإنسان للخطر أو تمس الموارد البيولوجية أو الأنظمة البيئية على نحو يؤدي إلى تأثير ضار على أوجه الاستخدام المشروع للبيئة [2] .

وخير مثال على التعريف السابق الكميات الهائلة من المخلفات اليومية، فمثلا في مصر يتم إنتاج 52.250 مليون طن يوميا من ملوثات الهواء و110 مليون طن من النفايات الصلبة وما يعادل 27.5 مليون طن من عوادم المياه [3].

ولقد تحمل الاقتصاد المصري ما يفوق الـ 50 مليار دولار كتكاليف وخسائر نتيجة التلوث البيئي [4].

أما الاقتصاد السوري فقد بلغت التكاليف السنوية التي يتحملها نتيجة لتدهور الوضع البيئي ما يتراوح بين 29- 32 مليار ل. س عام 1997 ، وارتفعت هذه التكلفة إلى ما يتراوح بين 46- 54 مليار ل. س عام 2005.[17]

هذا ولا تتضمن هذه الأرقام تكلفة الوفيات المترتبة عن تدهور البيئة كتلوث الهواء والماء وغيرهما، كما لا تتضمن خسائر معينة يصعب تحديدها كمياً مثل الأضرار التي تلحق بالتنوع الحيوي، والآثار الطويلة الأجل للتلوث بالمواد السامة وغيرها.

وعلى الرغم من التزايد المطرد في حجم الملوثات البيئية وزيادة خطورتها في غالبية الدول النامية وعلى الرغم من اتجاه غالبية هذه الدول إلى نظام السوق لمعالجة مشاكلها الاقتصادية ، إلا أن الاعتماد على مدخل السوق هذا لمعالجة المشاكل البيئية يكاد يكون معدوما في هذه الدول .

وفي مدخل السوق إن دور النظام الضريبي كجزء من السياسة البيئية المتبعة (إن وجدت) يكاد يكون غير موجود ، حيث تقتصر الإجراءات الضريبية المستخدمة على إعفاء المعدات الجديدة المستوردة من الضرائب الجمركية والسماح في بعض الأحيان بخصم نسب معينة من قيمة هذه المعدات الجديدة من وعاء ضريبة الدخل في ظل شروط وقيود معينة.

ومن الجدير ملاحظته أيضا أنه عندما يتم الحديث عن إصلاح ضريبي، غالبا ما تغفل الجوانب البيئية في هذا الإصلاح.

لذلك في ظل ما هو سائد حاليا فمن المتوقع أن يكون للإصلاح الضريبي دور فعال ولو جزئيا في بداية الأمر من أجل تحفيز الأفراد على تخفيض معدلات التلوث الناتجة عن ممارسة نشاطاتهم الإنتاجية.

فروض البحث:

1- النظام الضريبي واحد من الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في تفعيل قوى السوق لمعالجة مشكلة التلوث البيئي خاصة في الدول النامية ، ومن ثم فإن مدخل السوق لمعالجة مشاكل التلوث البيئي يعتبر مدخلا استراتيجيا.

2- قياس التكاليف الخارجية في الوحدات الإنتاجية الملوثة للبيئة أول الخطوات التي يجب اتباعها لتعديل النظام الضريبي ، ليضم في طياته الضرائب البيئية.

3- قيام مستوى إنتاجي يحقق الكفاءة الاقتصادية ، يستلزم بالضرورة فرض ضرائب تصحيحية على المؤسسات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي يعادل الكلفة الحدية الخارجية لكل وحدة منتجة أو مستهلكة.

4- تطبيق ضريبة موحدة على التلوث (بكافة أنواعه وأشكاله) يؤدي إلى آثار إيجابية كبيرة.

5- انعدام الوعي الضريبي يساهم بشكل أساسي في تعميق المشاكل البيئية مما يدفع إلى ضرورة وحتمية إصلاح الأنظمة الضريبية وخاصة في الدول النامية .

6- تؤدي الضرائب البيئية إلى منع التلوث البيئي بشكل كبير في الدول النامية التي تعاني من مشاكل التلوث البيئي.

هدف البحث:

يكمن الهدف الرئيسي لهذا البحث في إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه النظام الضريبي بمختلف أدواته في التأثير الإيجابي على قرارات الوحدات الإنتاجية من أجل التحكم في مستويات التلوث المترافقة مع نشاطاتهم الإنتاجية من أجل تخفيض مستويات التلوث إلى حدود مقبولة.

ومن أجل هذا سوف يتم التركيز على النقاط التالية:

أولا: تكاليف التلوث البيئي ومشاكل قياسها.

ثانيا: أدوات النظام الضريبي: 1- الأدوات المباشرة.

2- الأدوات غير المباشرة.

ثالثاً: ضرائب التلوث البيئي عالمياً.

رابعا: صعوبات ومشاكل التطبيق لنظام الضرائب على التلوث.

خامسا: النتائج والمقترحات.

طريقة البحث:

يعتمد البحث على الأسلوب النظري المكتبي الذي يستند إلى جمع الحقائق والمعلومات عن طبيعة المشكلة المطروحة، ثم يستكمل ذلك بطريقة الوصف التحليلي لهذه المعلومات من أجل التوصل إلى النتائج المتعلقة بهذا الشأن ، والتي تساعد في الوصول إلى الهدف المطلوب من البحث.

أولا: تكاليف التلوث البيئي ومشاكل قياسها:

يعترف الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم الاقتصادية بأن النظام الإنتاجي في أشكاله المعاصرة، يتسبب في آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للبيئة كتلويث الهواء والماء وإلقاء المخلفات.

ومن الواضح أن هذه الآثار تمثل ناتجاً ثانوياً للعملية الإنتاجية متميزاً عن المنتج التسويقي النهائي الذي تستهدفه الوحدات الإنتاجية، فهو ناتج غير مرغوب ولا يمكن تسويقه، ويطلق على هذه الآثار المتعدية أو الجانبية في الأدب الاقتصادي الحديث تعبير النفقات الخارجية .External costs وبشكل أعم فإن كل ظاهرة تمس رفاه المواطنين ولا يمكن ترجمتها في شكل تبادل نقدي سوقي يطلق عليها اليوم نفقات خارجية أو أثر خارجي.

وبسبب خروجها عن نظام السوق بقيت حتى عهد غير بعيد مهملة تماما من جانب الاقتصاديين ، وهذا يوضح صعوبة القياس النقدي للآثار السلبية الناتجة عن التلوث البيئي حيث لا يأخذ في الحسبان الخسائر الناتجة عند تحديد حجم نشاطه أو إنتاجه ، وبالتالي يتم نقل عبء التكلفة الخارجية بالكامل إلى الطرف الذي يقع عليه الضرر.

إن أي محاولة لتجنب الآثار السلبية للتلوث تستلزم ضرورة تسعير وتقدير قيمة الآثار الخارجية وإدخال تلك القيم ضمن التكاليف الخاصة أو الداخلية للوحدة الاقتصادية ولو جزئيا.

وعلى المستوى القومي فإن التكلفة الخارجية الناتجة عن التلوث تعبر عن مقدار الخسائر المتضخمة والمتزايدة التي يتحملها المجتمع أو الاقتصاد القومي نتيجة لتلوث البيئة .

وتتمثل هذه الخسائر في انخفاض الناتج القومي وانخفاض إنتاجية قوة العمل وزيادة تكاليف العلاج والوقاية من بعض الأمراض الناتجة عن التلوث وبصفة عامة التحكم في التلوث وتخفيضه إلى المستوى المقبول عالميا [5].

ويرجع إهمال دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على النفقات الخارجية إلى أن التحليل الاقتصادي التقليدي منذ آدم سميث اقتصر على تناول الظواهر المتعلقة بالسوق ، حيث تتم مقايضة السلع والخدمات مقابل النقود، وأهمل ما عدا ذلك من ظواهر اقتصادية.

لقد فرق آدم سميث منذ القرن الثامن عشر بين قيمة الاستعمال Use Value وقيمة التبادل Exchange Value ، فالماس عظيم القيمة عند التبادل قليلها في الاستعمال ، في حين أن الهواء عديم القيمة عند التبادل ولكن لا غنى عنه للحياة الإنسانية.

ويترتب على ذلك أن الأثمان تتحدد في نظام السوق كمحصلة لتفاعل مجموعة من العوامل منها كمية المعروض من السلع والخدمات وكمية النقود المتداولة في المجتمع ومرونة الطلب وطبيعة علاقات القوى بين المنتجين والمستهلكين وفيما بين المنتجين وبالتالي تمثل الأسعار القيمة الاقتصادية Economic Value للسلع والخدمات ومن ثم فإنها تشكل المحور الأساسي والمؤشر في مجال النشاط الاقتصادي.

وبالرغم من أن مشكلة البيئة بحسب تعريفها هي مشكلة اقتصادية لأن التلوث في جوهره نتيجة مباشرة للنشاط الاقتصادي ، ويترتب عن طرق معالجته آثار مهمة على الأنشطة الاقتصادية ، فإن الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها سياسات حماية البيئة لا تزال هشة وغير متناسقة.

ويبقى على الباحثين أن يقدموا إجابات أكثر دقة على العديد من الأسئلة التي تطرح نفسها ضمن الإطار الواسع لمسألة تخصيص الموارد في علم الاقتصاد ومن بينها:

ما هي مظاهر الأذى البيئي – من هم المسؤلون عنه ومن هم ضحاياه – كيف يتم القضاء على هذا الأذى أو إلى أي مستوى يمكن تخفيضه آخذين بالاعتبار نفقات التصحيح – ما هي الانعكاسات لسياسة حماية البيئة على الإنتاج والاستثمار والعمالة وتوزيع الدخول وعلى ميزان المدفوعات .....

و لتقدير وتقويم الخسائر البيئية يمكن تصنيفها ضمن ثلاث مجموعات: [6]

1- تكاليف الخسائر والأضرار البيئية (الحيوانية والنباتية والمائية) .

2- تكاليف وقائية لتجنب استنزاف البيئة والإضرار بها.

3- تكاليف التخطيط والدراسات لحماية البيئة.

وبشكل عام يمكن تصنيف هذه التكاليف إلى تكاليف التحكم بالتلوث وتكاليف أضرار التلوث.

فتكاليف التحكم بالتلوث: هي التكاليف التي تتحملها الدولة أو الوحدة الاقتصادية أو الاثنان معا ، لمنع حدوث التلوث وتجنب آثاره الضارة على أفراد المجتمع كصدور بعض التشريعات التي تجبر الوحدة الاقتصادية أو المستثمر على تحمل تلك التكلفة مع تقديم بعض الحوافز الضريبية أو غير الضريبية والتي قد تكون مساهمات من الحكومة في تحمل تكلفة التحكم بالتلوث.

وهنا ينبغي على الوحدات الاقتصادية أن تقوم بتعديل القوائم المالية الخاصة بها من أجل إدراج تكلفة التحكم بالتلوث وإدخالها ضمن بنود تكاليف تكوين السعر ، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، وهذا ما يسبب عجز القطاع الخاص في تحمل تكاليف التحكم بالتلوث دون مساعدة الحكومة.

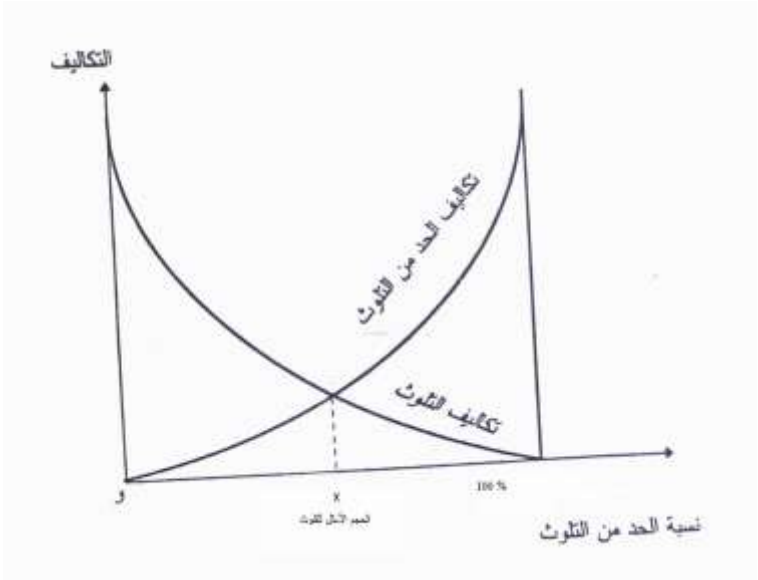
أما تكاليف أضرار التلوث: فهي التكاليف والأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المشروع بأنشطته الاقتصادية. وإن جزءا من هذه التكاليف كان بالإمكان تجنبها لو كانت التشريعات البيئية السائدة فعالة في تجنب حدوث التلوث ، والجزء المتبقي من التكلفة يتعين على المجتمع إنفاقه باستخدام الأساليب الملائمة لتخفيض حدة هذه الأضرار الناتجة ، والجزء الذي تتحمله المنشآت والوحدات الاقتصادية من أجل التحكم بالتلوث يتعين إدراجه ضمن القوائم المالية لتلك المنشآت ، وبعد هذا الإدراج لا تعد هذه التكلفة خارجية ، وفي بعض الحالات قد تكون تكاليف الوقاية والتحكم بالتلوث وتكاليف أضرار التلوث من الضخامة بحيث لا يستطيع المجتمع تحملها ، ومن ثم تقتضي حسابات الجدوى القومية ضرورة وقف الأنشطة المسببة للتلوث كلية عن العمل.

و كنتيجة واقعية لما سبق يتضح أن محاولة منع التلوث والقضاء عليه كليا تعتبر مسألة مستحيلة وغير مقبولة من الناحية النظرية. أي أن الهدف الأساسي في هذا الصدد يكمن في عملية الحد من التلوث والوصول به إلى الحجم الأمثل والمقبول اقتصاديا.

والآن لنأتي إلى كيفية تحديد الحجم الأمثل للتلوث ؟

من الملاحظ أن محاولة المجتمع الحد من التلوث يحمله تكاليف نطلق عليها تكاليف الحد من التلوث Abatement costs، بالإضافة إلى أن التلوث نفسه يحمل المجتمع تكاليف نطلق عليها تكاليف التلوث Pollution costs ، وهذان النوعان من التكاليف يسيران في اتجاهين متعاكسين ، بمعنى أن محاولة تدنية التكاليف المتعلقة بالحد من مستويات التلوث تعني في نفس الوقت ارتفاع تكاليف التلوث نفسها ، ومن ناحية أخرى فإن محاولة تدنية تكاليف التلوث نفسها تعني ارتفاع تكاليف الحد من التلوث

ومن هنا فإن السياسة المثلى للحد من التلوث تعني الوصول إلى تلك النقطة التي يتعادل عندها تكاليف التلوث مع تكاليف الحد من التلوث ، وفي هذه الحالة تصل إجمالي التكاليف (تكاليف التلوث + تكاليف الحد من التلوث) إلى حدها الأدنى. و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل رقم (1) : [7]



المصدر: د.محمد فوزي أبو السعود، د. رمضان محمد مقلد ، د.أحمد رمضان نعمة الله ، د. إيمان عطية ناصيف – اقتصاديات الموارد والبيئة ، 2005 ، ص 40.

إن تحقيق المستوى الإنتاجي الذي يحقق الكفاءة الاقتصادية والذي تصل عنده معدلات التلوث المصاحبة للعمليات الإنتاجية إلى أدنى مستوى ممكن ، أمر يستلزم فرض ضرائب تصحيحية على المؤسسات التي يصاحب إنتاجها تلوث بيئي يعادل مقدار التكلفة الحدية الخارجية لكل وحدة منتجة أو مستهلكة Marginal External Cost.

وفي ظل غياب هذه الضرائب فإن نظام السوق الحر الغير مدار من قبل الدولة سوف يسمح بإنتاج كميات من المنتجات، ومن ثم كميات من الملوثات أكبر من الكميات التي تحقق الكفاءة الاقتصادية. لذلك من أولى خطوات نجاح الضريبة التصحيحية في تحقيق أهدافها ضرورة قياس التكلفة الخارجية في الوحدات الإنتاجية الملوثة للبيئة.

ثانيا: أدوات النظام الضريبي:

تمثل السياسة البيئية مجمل الإجراءات الضرورية للمحافظة على البيئة وتحسين نوعيتها ، وذلك بهدف تجنب الأضرار الحالية والعمل على إزالتها وجعلها عند أدنى مستوى ممكن وترك مجال لحياة الأجيال القادمة.

وتستند هذه السياسة على مجموعة من الأسس والمبادئ نذكر منها:

مبدأ المتسبب – مبدأ العبء الجماعي – مبدأ الوقاية أو الحيطة – مبدأ التعاضد والتعاون [8].

ولكي تجد السياسة البيئية طريقها إلى التطبيق العملي لا بد من أن تستند إلى أدوات مساعدة لتطبيقها سواء كانت أدوات غير مالية (الأوامر والتعليمات البيئية – التشريعات....) أو أدوات تعتمد على الواردات والنفقات العامة وتشمل حماية البيئة بتمويل مباشر من الرسوم والاشتراكات والضرائب والتصاريح البيئية*.

على الرغم من تعدد المداخل العلمية المستخدمة في معالجة مشاكل التلوث البيئي ، إلا أن أكثر هذه المداخل شيوعا واستخداما هو مدخل السوق ، حيث تتبلور منهجيته في الاعتماد على الأدوات الاقتصادية بصفة عامة وعلى

* التصاريح البيئية: تصاريح قابلة للتداول ، تخول صاحبها الحق في ابتعاث كمية معينة من التلوث أو شراء حق استخدام أجزاء من البيئة كمستودع للمخلفات.

الضريبة بصفة خاصة في إدخال الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية ضمن قوى الطلب والعرض المتعلقة بتلك الأنشطة.

ويعتبر النظام الضريبي بما يتضمنه من أشكال مختلفة من الضرائب والحوافز الضريبية إحدى الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها في زيادة تفعيل قوى السوق في معالجة مشكلة التلوث في الدول النامية بصفة خاصة.

ومن أهم أدوات النظام الضريبي التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة التلوث والحد من آثارها السلبية ما يلي:

1- الأدوات المباشرة:

أ- الضريبة على المنتجات output tax:

تقوم الحكومة بفرض ضريبة قيمية أو نوعية على الإنتاج في مختلف الوحدات الإنتاجية التي يصاحب إنتاجها تلوث للبيئة وإحداث أضرار اجتماعية ، وذلك بهدف تخفيض حجم الملوثات إلى المستويات المقبولة اجتماعيا [9].

وفي ظل وجود أكثر من وحدة إنتاجية في نفس الصناعة أو النشاط ، يلوث إنتاجها البيئة المحيطة فإن فرض ضريبة موحدة على الإنتاج لمختلف الوحدات الإنتاجية المسببة للتلوث لن يكون كافيا لتخفيض معدلات التلوث إلى المستويات المقبولة اجتماعيا ، بل من المتوقع أن يصاحب ذلك اختلال في تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح بعض الوحدات وفي غير صالح البعض الآخر.

لذلك لابد من التمييز في سعر الضريبة (مقدار الضريبة للوحدة) بين مختلف الوحدات الإنتاجية وبين المناطق الجغرافية المختلفة لكي تزداد فاعلية هذا الشكل من الضرائب في معالجة مشاكل التلوث ، وللحد من الأثر السلبي للضريبة الموحدة على نمط تخصيص الموارد بين الوحدات الإنتاجية المختلفة التي تنتج نفس السلع والخدمات نظرا للتباين الشديد في الآثار السلبية الناتجة عن ممارسة النشاط الصناعي لنفس المنتجات من منطقة جغرافية أخرى وفقا لاختلاف الطاقة الاستيعابية.

يترافق هذا النوع من الضرائب مع وجود نظم للتخلص من السلعة أو مدخلات إنتاجها من خلال إعادة التدوير أو توافر بدائل سلعية بيئية سليمة.

وهنا لا يجب النظر إلى مدى توافر البدائل من الناحية الفنية فقط، ولكن أيضا من الناحية الاقتصادية وسعر البديل ونسبة سعر المدخل إلى جملة تكلفة السلعة. ....

وكذلك فإن معدل هذا النوع من الرسوم له أهمية قصوى في الانتقال من سياسات بيئية علاجية إلى سياسات وقائية أخرى.

وإن الوضع في المجموعة الأوروبية خير دليل على ذلك، فلقد خلصت إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى ضرورة رفع معدلات هذه الضرائب من بلدان أوروبا إذا كان استهلاك هذه السلع يتراجع[10].

و لا يخفى ما لهذه الضرائب إن طبقت بطريقة صحيحة من آثار على حث البحث العلمي على إعادة إيجاد البدائل السليمة بيئيا، وكذلك تمثل هذه الضرائب موردا نقيا لبرامج مكافحة التلوث وإعادة التدوير.

ب- ضريبة النفايات أو الانبعاثات : Emission Tax

تختلف هذه الضريبة عن سابقتها في أنها تفرض على مخلفات النشاط الإنتاجي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تمارس دور الأسعار السوقية للتكلفة الخارجية للتلوث. فهي تعكس قيمة الآثار الخارجية السلبية الناتجة عن تشغيل المشروعات الملوثة للبيئة.

ووفقا لهذه الضريبة يسعى المنتجون إلى تخفيض الانبعاثات من خلال مجموعة من الإجراءات كبعض التغيرات في نوعية المدخلات المستخدمة أو التحول إلى إنتاج منتجات أخرى أقل تلويثا.

وبالتالي فإن جوهر استخدام هذا الشكل من الضريبة هو إعطاء الحرية للمنتج الملوث للبيئة في البحث واختيار الطريقة الملائمة لتخفيض حجم الانبعاثات الملوثة للبيئة إلى مستويات مقبولة.

ويترتب على هذه الضريبة وفق الشكل السابق ما يلي:

1- إجبار المنتج على دفع تكلفة إضافية تتضمن تكلفة التخلص من النفايات أو تكلفة معالجتها مما يحفز المنتج بدوره إلى التحكم بمستويات النفايات المصاحبة للإنتاج كي لا يتحمل تلك التكلفة الإضافية.

ففي القطاع الخاص سوف يقارن المنتج دائما بين تكلفة التحكم بمستوى التلوث وبين تكلفة التخلص من النفايات والمخلفات التي تمثلها الضريبة المفروضة.

2- طالما أن هدف الوحدة الاقتصادية تدنية التكاليف أو تعظيم الربح فإن هذا الهدف لن يتحقق إلا عند المستوى الذي تتعادل عنده التكلفة الحدية للتحكم بالتلوث مع معدل الضريبة على النفايات.

وبالطبع سوف يتوقف المنتج عن تخفيض حجم الملوثات عندما تتساوى التكلفة الحدية لتخفيض الملوثات مع معدل الضريبة.

وفي ظل المنافسة في السوق تسعى المؤسسات الإنتاجية إلى تخفيض تكاليف الإنتاج لعجزها عن رفع السعر في السوق، وبالتالي فإن تخفيض الملوثات يعتبر أحد الوسائل المحققة لهذا الغرض.

أما في حالة الاحتكار فإن قدرة المنتج على نقل عبء الضريبة إلى المستهلكين سوف تكون كبيرة ومن ثم سيقل التأثير الإيجابي لهذه الضريبة في تقليص معدلات التلوث البيئي.

إن الضريبة المفروضة على النفايات أو المخلفات ستجعل المنتج أو المؤسسة ينظران إلى هذه المخلفات على أنها مدخل إنتاجي وسوف يبحث عن توليفة مثلى من المدخلات الإنتاجية ، تكون فيها المخلفات أو النفايات المعالجة- التي تعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج بما فيها الضريبة – إلى أدنى مستوى ممكن.

وبشكل عام فإن الضريبة على النفايات تجعل استخدام البيئة كمستودع للنفايات أمراً يخضع للتسعير بدلا من كونها سلعة حرة مشاع ، حيث تضع الحكومة حقوقا لملكية موارد البيئة التي يجب الدفع مقابلها ، وبالتالي ستدخل هذه الموارد بعين الاعتبار كتكاليف إضافية ضرورية للقيام بأنشطتها.

و يعاني فرض ضريبة النفايات من الصعوبات التالية:

1- أنها تسمح بالوصول إلى حجم إنتاج مع مستويات التلوث إلى مستويات مثلى اجتماعيا في حالة المنافسة غير الكاملة ، ففي هذه الحالة سوف ينقل الجزء الأكبر من الضريبة إلى المستهلكين دون الاهتمام بمعالجة النفايات طالما أن المستهلك هو الذي يتحمل العبء الأكبر من هذه الضريبة .

2- الجمود وعدم المرونة حيث إن فرض ضريبة موحدة على كل وحدة من وحدات التلوث بغض النظر عن طبيعتها وحجم إنتاجها ونشاطها الملوث سوف يضر بالمشروعات الصغيرة خاصة في أوقات الكساد.

و بالتالي سيكون أمام هذه الوحدات الاختيار بين بديلين:

أ –الاستمرار في إنتاج نفس حجم الإنتاج مع نفس مستوى التلوث قبل فرض الضريبة مع الالتزام بدفع الضريبة.

ب- أن تقوم الوحدة الاقتصادية بالاستثمار في نوع معين من التكنولوجيا لتخفيض مستوى التلوث بدلا من دفع الضريبة.

وكل بديل من البديلين السابقين يرتب على الوحدة الاقتصادية أن تتحمل تكلفة إضافية.

وهنا من المفيد أن نبين ما هي المشكلات التي تواجه الحكومة عند فرض الضريبة على المنشآت أو الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة: [11]

1- صعوبة التوصل إلى المستوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المنشأة الملوثة للبيئة ، فهناك عدة صعوبات في هذا الإطار:

*- صعوبة تقدير التكاليف الخارجية للأنشطة الإنتاجية للمنشآت.

*- صعوبة التعريف الواضح للمفاهيم المتعلقة (بوحدات معالجة المياه) قبل استخدامها عند تحديد الضريبة الحكومية على المنشآت المسببة للتلوث.

2- صعوبة تنفيذ وإدارة الضرائب الحكومية إذا ما اتسم عمل السلطات بالبيروقراطية وانتشار الرشوة والفساد الإداري.

وعند فرض الضرائب الحكومية على المنشآت الملوثة يتوجب التالي:

- اتسام هذه الضرائب بالمرونة وفقا لنوع النفايات، المنطقة الجغرافية الملوثة، مدى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للنشاط الإنتاجي للمنشأة.

- استخدام جزء كبير من الإيرادات الضريبية المفروضة على المنشآت الملوثة للبيئة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات وتطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.

2- الأدوات غير المباشرة:

تتضمن هذه الأدوات أشكالا متعددة نذكر أهمها:

1- السماح للوحدات الإنتاجية التي تمتلك تكنولوجيا إنتاجية جديدة تقلل من التلوث البيئي بالاعتماد على الاستهلاك المعجل ومعونات الاستثمار في حساب أقساط الاستهلاك لأغراض الضريبة ، وذلك في نطاق حساب ضرائب الدخل مما يساعد في تحقيق وفورات ضريبية تساهم بنفس الوقت في تحفيز المشروعات على تخفيض مستويات التلوث.

2- إعفاء العدد والآلات غير الملوثة للبيئة من الضريبة الجمركية وضريبة المبيعات ومن ثم تخفيض تكلفة الحصول عليها.

3- السماح بخصم أقساط قروض تمويل التكنولوجيا المعالجة للتلوث البيئي من وعاء الضريبة التي تفرض على الدخل، بالإضافة إلى خصم الفوائد بدون حد أقصى.

و لقد شاع في الدول المتقدمة خاصة استخدام الأدوات التالية إلى جانب الأدوات الضريبية السابقة:

أ – نظام الودائع والتأمينات الإرجاعية: Deposit – Refund System

و هو نظام قائم على فكرة فرض رسوم أو ضريبة على المتسبب في التلوث لمقابلة خسائر التلوث المحتملة على أن يتم استرجاعها لدافعها في حالة قيامه بإعادة تدوير المواد الملوثة أو إجراء عمليات من شأنها علاج التلوث.

كذلك فإنه في ظل هذا النظام يدفع المستهلكون عند الشراء مبلغا معينا من المال كوديعة أو تأمين يتم استردادها مرة أخرى عند إرجاعه لتلك السلعة التي يفترض التخلص منها بمعرفة المستهلك ، وسوف يؤدي ذلك إلى أضرار بيئية يكون الإرجاع إلى مركز معين لإعادة التدوير أو التخلص السليم منها.

ويطبق هذا النظام بالنسبة للسلعة التي لا تستهلك كلية بمعرفة المستهلك أو التي يمكن استخدامها مرة أخرى مثل حاويات الأغذية والمشروبات وعبوات الأسمدة.

ويعد النظام السابق أداة اقتصادية تجمع بين حافز ضريبة التلوث وبين آلية التحكم في التكاليف التنظيمية ، وهي وسيلة تجمع بين الدفع مقابل الخسائر المحتملة للنشاط وبين ضمان رد تلك الرسوم والضرائب مقابل المحاولات الإيجابية للتقليل من التلوث .

ب–نظام الدعم والإعانات: Subsidies

يشمل هذا النظام الدعم والإعانات من المنظور الاقتصادي البيئي كالمنح أو القروض منخفضة الفائدة أو المعاملة الضريبية المحفزة والتي يكون من شأنها العمل على تحفيز الملوثين لتغيير سلوكهم الضار بالبيئة .

و يساهم هذا النظام في خفض تكاليف إجراءات التحكم بالتلوث إلى مستويات يمكن للملوثين تحملها ، فمثلا قد تمنح الدولة بعض الأموال للمشاركة في قيام مصنع ينفذ برامج لحماية البيئة أو المشاركة في تدريب العاملين أو العمل على دفع البحث العلمي لحل مشكلة فنية معينة ، كما يمكن من خلال معاملة ضريبية تفضيلية (سعر أقل للضريبة – إعفاء كلي أو جزئي) حث الملوثين على المشاركة الفعالة في حماية البيئة، فمثلا في هولندا تتمتع المنشآت التي تستخدم المخلفات كمدخلات بخصم 20 % من الضريبة على العائد [12] .

لكن ما يعيب هذا النظام أنه يؤدي إلى استمرار النشاط الملوث ولا يحفز الهجرة إلى نشاط آخر سليم بيئيا وكذلك يسفر عن تغيير جذري في عمليات الإنتاج أو مدخلات هذه العملية.

ج– نظام تصاريح (رخص) التلوث القابلة للتداول: Tradable Permits Pollution

إن تصاريح التلوث القابلة للتداول تقوم على أساس تحديد مستوى معياري للتلوث وتحديد مقدار للانبعاثات التي يحدثها الملوثون.

وتهدف هذه التصاريح إلى التحكم في غازات الاحتباس الحراري بشكل خاص والملوثات الأخرى بشكل عام، حيث تقوم السلطة بإصدار تصاريح قابلة للتداول تخول حائزها الحق في انبعاث كمية معينة من الملوثات.

يمكن تشبيه هذه التصاريح كأنها سوق خاص بحقوق التلوث حيث يتم شراء حق استخدام جزء من البيئة كمستودع للمخلفات،

ويتم تحميل سعر معين مقابل الحصول على حق استخدام الموارد الطبيعية أو البيئية كمواقع للتخلص فيها من المخلفات.

والفكرة في تحميل هذا السعر أن يكون هناك عبئا ماليا مباشرا على من يزيد استخدام مثلا مصادر المياه لمثل هذه الأغراض.

ووجود سعر مقابل استخدام البيئة يقوم حقيقة على أن إجمالي المعروض (الهواء النقي – الماء النقي – الأرض النقية) محدود ولا يكفي لمقابلة الطلب عليه ، وهذا يوضح بدوره ضرورة تسعير حق استخدام البيئة لأغراض التخلص من النفايات.

فلو وجد كل فرد نفسه مضطرا لدفع سعر محدد مقابل الحصول على خدمات الموارد البيئية كمستودع لمخلفاته سيفكر مرتين قبل الإقدام على هذا العمل.

يمكن للحكومة التدخل من خلال استخدام علاقة (السعر – الكمية) في تحديد أسعار التصاريح التي تسمح للوحدات الإنتاجية بمقتضاها التخلص من كمية محددة من مخلفاتهم بإلقائها في البيئة ، وهذا الأسلوب سيحقق نفس الهدف الذي تحققه نتيجة التدخل الحكومي المباشر بالحد الأدنى من التكاليف. [13]

و تقوم الحكومة بعملية التسعير لهذه التصاريح عن طريق:

1- إصدار عدد من تصاريح التلوث على أن تكون كمية التصاريح المصدرة مقيدة بمستوى التلوث المعياري الذي تحدده السلطات.

2- السماح بتسويق (تبادل) تلك التصاريح بين مسببي التلوث، ومن ثم سيتحدد سعر هذه التصاريح من خلال تفاعل قوى الطلب على التصاريح والعرض منها الذي يكون عديم المرونة لأنه محدد من جانب الحكومة وفقا لمستوى التلوث المعياري المحدد.

فإذا كان السعر أقل من السعر المطلوب لتحقيق المستوى المعياري للتلوث، فإن الحكومة سوف تشتري التصاريح ليرتفع السعر والعكس صحيح حتى يتم الوصول إلى المستوى المعياري للتلوث.

ولكن إذا وجدت الحكومة أن أسعار التصاريح أعلى مما يجب وبشكل يعوق النمو الاقتصادي وأن التلوث أصبح أقل من المستوى المعياري ، فإنها سوف تصدر تصاريح تلوث إضافية لتزيد المعروض منها وبالتالي ستنخفض أسعارها ، وتشجع على دخول مشروعات جديدة في أسواق التصاريح.

ثالثا: ضرائب التلوث البيئي عالميا:

إن الاعتماد على النظام الضريبي في معالجة مشاكل التلوث هو الأسلوب الأكثر شيوعا على المستوى الدولي، حيث تعد ضريبة النفايات من أكثر أشكال الضرائب استخداما. ولقد قامت منظمة التعاون الاقتصادي OECD بإجراء مسح على أربع عشرة دولة عام 1987 واتضح أنه من بين 153 حالة تطبيقية لأدوات السوق في معالجة التلوث البيئي هناك 81 حالة اعتمدت على ضرائب التلوث، وقد كانت تلك الضرائب حافزا حقيقيا على تحسين جودة ونوعية البيئة بالإضافة إلى المورد المالي الذي حققته.

فاستطاعت كل من سويسرا واليابان التحكم بالتلوث الضوضائي من خلال ضرائب التلوث ، وكذلك تمكنت ألمانيا وإيطاليا من التحكم بتلوث المياه بالإضافة إلى أن كل من فرنسا وفنلندا حققتا أهدافا مالية إلى جانب الأهداف البيئية من جراء تطبيق ضرائب التلوث .[14]

و قد زاد في الآونة الأخيرة استخدام ضرائب التلوث على أنها ضرائب توازنية تعالج الخلل في الكفاءة الناتج عن وجود التكاليف الخارجية وعدم قدرة نظام السوق على استيعابها.

وفي أوروبا لا تعتبر ضرائب التلوث حوافز ضريبية بل إن الهدف منها الحصول على الموارد التي يمكن استخدامها في تقديم الإعانات لأنشطة الرقابة على التلوث. ففي ألمانيا تم التخطيط لفرض ضريبة على المخلفات الضارة بينما قامت فرنسا بفرض ضريبة على المخلفات الناتجة من تشغيل محطات توليد الطاقة وتشغيل المنشآت الصناعية ، أما في إيطاليا فتم فرض ضريبة على الحقائب البلاستيكية لما ينجم عنها من ملوثات بيئية وكذلك فرضت الدانمرك ضريبة على مواد البناء لتحفيز الأفراد والمؤسسات على إعادة تدوير المخلفات من مواد البناء ، وفرضت إسبانيا ضريبة على الانبعاثات الناتجة عن إنتاج المياه [15]

وليس بخاف على أحد أن أوروبا تحقق مصدرا لإيرادات لا بأس بها من الضرائب على الكربون والتي يبرر فرضها على أساس التخفيف من حدة المشكلة الحرارية على المستوى العالمي.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر دول العالم اهتماما بالمشاكل البيئية المحلية بالرغم من عدم توقيعها على معاهدة كيوتو العالمية للحد من الانبعاثات العالمية، مع العلم أيضاً أنها من أكثر الدول المساهمة في تلويث هواء العالم. ولقد تعددت فيها القوانين المتعلقة بالبيئة سواء للحفاظ عليها أو لتوجيه سلوك الأفراد والمنشآت نحو العمل على تخفيض التلوث حيث توجد مجموعة من الضرائب والحوافز للحد من التلوث سواء على مستوى الولايات أو على المستوى الفيدرالي مثل (ضريبة الإنتاج – ضريبة الابنعاثات).

ومن الأهداف الرئيسية التي حددتها الحكومة البريطانية [16] من جراء ضرائب التلوث تخفيض نسبة انبعاث الكربون بمقدار 20% (عن النسبة التي كانت سائدة عام 1990) بنهاية عام 2010. ومع نهاية التسعينات كانت معظم المقاييس المستخدمة لتخفيف التلوث البيئي مركزة على الوقود المستخدم في السيارات، ثم اتسع نطاق الاهتمام الحكومي مع أوائل القرن العشرين ليشمل العديد من المنتجات التي يمكن أن يصاحب إنتاجها تلوثاً بيئياً. وباستقراء لموازنة عام 2000 في بريطانيا يتضح أن الضريبة على كل من الكهرباء والفحم والغاز الطبيعي، قد بلغت 0.43– 0.15 – 0.15 لكل ك/س على التوالي كما تم اقتراح إعفاء الكهرباء المتولدة من مصادر قابلة للتجديد، كما تم إعفاء القطاعات التي تستخدم الطاقة بكثافة والتي وافقت على تحقيق أهداف كفاءة الطاقة بكثافة حيث بلغت نسبة التخفيض المقررة تعادل 80% من الضرائب المفروضة.

أما بالنسبة لوضع الضرائب في الجمهورية العربية السورية ، فمن الملاحظ أن النظام الضريبي فيها قائم على ضرائب نوعية وعلى مطارح متعددة. وهو في هيكله العام وليد تشريعات عديدة وضعت موضع التنفيذ خلال ظروف مختلفة.

وهذه الضرائب النوعية (ضرائب ورسوم مباشرة وغير مباشرة) تناولت كما ذكرنا سابقا مطارح متعددة صدرت بصكوك تشريعية قديمة متلاحقة ومتعددة ويعود بعضها في القدم إلى ما يزيد على أربعين عاما ماضيا. وإذا ما عدنا للضرائب غير المباشرة في سوريا والتي يمكن أن تمس المشكلة البيئية في سورية

نجدها كالتالي كما في الجدول رقم 1: [18]

جدول رقم (1) الضرائب غير المباشرة ذات الصلة بالمشكلة البيئية

رقم متسلسل	اسم الضريبة	المستند	رقمه	تاريخه
1	ض. المواد المشتعلة	قرار	125 (تم تعديله عام 1994)	1928
2	ض. التبغ	قرار	16	1935
3	ر. المناجم والمقالع	قرار	253	1935
4	ر. الاسمنت	مرسوم تشريعي	103	1940
5	ر. الصيد المائي	مرسوم تشريعي	30	1963
6	ر. الصيد البري	مرسوم تشريعي	152	1964
7	ر. النظافة	قانون (تم تعديله عام 1994)	151	1964

المصدر: جليلاتي ، محمد – النظام الضريبي السوري (اتجاهاته– إصلاحه) ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق ، 2004.

كذلك يتصف النظام الضريبي السوري بالغموض وعدم العدالة وقلة الكفاءة الإدارية الضريبية بالإضافة إلى ضعف الوعي الضريبي وفقدان المرونة في تطبيق النظام الضريبي وفقدان الثقة بين الدوائر المالية والمكلف

بالضريبة.كل ما سبق يدفعنا إلى ضرورة العمل على تعديل وإصلاح النظام الضريبي في سورية ليصبح شاملاً للضرائب البيئية.

رابعا: صعوبات ومشاكل التطبيق لنظام الضرائب على التلوث (في الدول النامية):

إن استخدام الضريبة على التلوث بصفة عامة والنفايات بصفة خاصة بهدف تخفيض مستويات التلوث البيئي سوف يواجه بعض المشاكل والصعوبات التي قد تحد من إمكانية تطبيقها وبصفة خاصة في الدول النامية. ومن بين هذه المشاكل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- الصعوبات المتعلقة بتحديد سعر الضريبة المناسب الذي يؤدي إلى تحقيق المستوى المعياري للتلوث. ولكي يتم ذلك يلزم في بداية الأمر تحديد التكلفة الخارجية للملوثات والتي تختلف من وحدة إنتاجية إلى أخرى وتظهر هنا مشكلة جديدة تتعلق باختيار نماذج التقدير الملائمة بالإضافة إلى صعوبة حصر التكاليف الخارجية وتحديد نطاقها وإيجاد أسس موضوعية لقياسها.

2- انخفاض الوعي الضريبي بصفة خاصة في الدول النامية ، حيث إن فرض مثل هذه الضريبة خاصة إذا كانت ذات أسعار مرتفعة سوف يخلق حافزا لدى الأفراد والمنشآت للتهرب الضريبي ، وربما قد يتم التخلص من الملوثات والنفايات بطرق غير قانونية تؤدي إلى زيادة الأضرار والمخاطر المحدقة بالبيئة.

3- يترتب على فرض هذه الضريبة بعض الآثار التوزيعية غير المرغوب فيها. حيث إنه يتوقع أن فرض هذه الضريبة ارتفاع أسعار المنتجات التي يقترن إنتاجها بملوثات بيئية، وقد يكون ارتفاع السعر كبيرا (أي الأمر يتوقف على قدرة الوحدات الاقتصادية على نقل عبء الضريبة وسعرها وعوامل أخرى) وغير مقبول اقتصاديا أو اجتماعيا.

وتزداد المشكلة سوءا وصعوبة إذا كانت تلك المنتجات أساسية وضرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية مثل منتجات الأسمنت والحديد والصلب وبعض منتجات البتر وكيماويات. حيث إن تصدير المنتجات المحلية يمكن أن يتضرر أو على الأقل سوف يعرقل نموه من خلال ارتفاع التكلفة لأسباب فرض مثل هذه الضرائب لحماية البيئة ضمن الاقتصاد الوطني. فالتكاليف المرتفعة قد تقود إلى تراجع إمكانيات التصريف في السوق العالمية. وهناك طبعا أسباب أخرى مهمة تجعل المنتجات المحلية مطلوبة أو غير مطلوبة في السوق العالمية ، ولكن يبقى لارتفاع التكلفة دور مهم في التأثير على القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في السوق العالمية ، ولكن في اليابان مثلا لم يؤثر ذلك ، حيث إن المقدرة التنافسية العالمية للاقتصاد الياباني ، تعود إلى ديناميكية الاقتصاد الياباني. [6]

إن وجود مثل هذه الصعوبات والمشاكل السابقة لا ينبغي أن يكون مبررا مانعا لإجراء إصلاح ضريبي يمكن من استخدام وتفعيل دور الضريبة المفروضة على التلوث.

خامسا: النتائج والمقترحات:

1- النتائج:

*- يلاحظ تصاعد حدة المشكلة البيئية في الآونة الأخيرة مما جعل قضية التلوث البيئي من القضايا المحورية، وأصبح التلوث خطرا متناميا يهدد حياة وممتلكات الجيل الحالي والقادم، وإن مواجهة هذا الخطر بكافة الوسائل والأساليب لا تحتاج إلى تباطؤ أو تأجيل. ومما لاشك فيه الآن أن النظام الضريبي الجديد يعد أحد هذه الوسائل والأساليب إن لم يكن أهمها.

*- إن إستراتيجية التنمية التي تعتمدها أغلب الدول النامية في الوقت الحالي تتخذ من نظام السوق منهجا وأسلوبا لتحقيق أهدافها. وتماشيا مع هذه المنهجية في إدارة الاقتصاد فإن الاعتماد على مدخل السوق في معالجة مشاكل التلوث البيئي يعد مدخلا استراتيجيا ، وبالتالي فإن الخيار الضريبي الذي يؤدي إلى فرض الضرائب على التلوث ومظاهر الأذى البيئي الأخرى كفيل بأن يدفع الأفراد والمنشآت الملوثة والمجتمع ككل ليدركوا أن للضرر البيئي ثمنا وأن يدخلوا ويأخذوا هذا الثمن في حساباتهم وخططهم الإنتاجية والاستهلاكية وبالتالي فإن مثل هذه الضريبة تحفزهم على تخفيض الأضرار البيئية لأدنى حد ممكن .

*- إن النظام الضريبي البيئي لا يؤدي إلى منع تلوث البيئة تماما وإنما يهدف إلى التوصل إلى الحجم الأمثل للتلوث أو الحد المقبول والمعياري من الأذى البيئي الذي يمكن قبوله في ضوء حساب النفقات – المنافع لسياسة حماية البيئة ، وهو ما قد يبدو متناقضا مع طموحات الباحثين في العلوم الطبيعية ومخيبا لآمال أنصار حماية البيئة.

*- إن فرض ضرائب التلوث الموحدة (بغض النظر عن أشكالها) بالرغم من أنها تشجع على الاتجاه بتخصيص الموارد بكفاءة سواء داخل الوحدات الإنتاجية أو على المستوى القومي ، إلا أن تطبيقها قد ينجم عنه أثر اختلالي في توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف الوحدات الاقتصادية الملوثة للبيئة. ولكن من المؤكد أن الآثار السلبية الناتجة عن هذا الأثر الاختلالي سوف يكون أقل بكثير من الآثار الإيجابية على الكفاءة المتوقعة من فرض ضرائب التلوث بالإضافة إلى الآثار الإيجابية المتعددة والمتنوعة على البيئة.

2- المقترحات:

استنادا إلى التحليل السابق لأدوات النظام الضريبي ودورها في مواجهة التلوث البيئي اقترح ما يلي:

*- ضرورة أن تراعي التعديلات الضريبية المزمع إجراؤها أبعاد المشكلة البيئية على أن تتضمن تلك التعديلات نصوصا تسمح بفرض ضرائب تلوث سواء على المنتجات التي يصاحب إنتاجها ملوثات بيئية أو ضريبة على النفايات. ويمكن أن تكون أسعار تلك الضريبة منخفضة في المراحل الأولى للتطبيق، كما يمكن أن يكون سعر الضريبة موحدا على الأقل في المراحل الأولى للتطبيق لاعتبارات المواءمة في التطبيق على أن يراعي التمييز في السعر مستقبلا في مراحل قادمة للتطوير.

*- ربط الضرائب البيئية بأغراض وأهداف محددة مسبقا يجعل هذه الضرائب مقبولة لدى أغلب المواطنين كونهم يعلمون سلفا إلى أين ستذهب الأموال التي سيدفعونها .

*- إن الإصلاح الضريبي الجديد بإدخال البيئة وحساباتها في صلب النظام الضريبي ينبغي أن يحقق الشروط التالية:

أ- أن يكون هناك تدرج في زيادة الضرائب وذلك تفاديا لحدوث أزمات اجتماعية طارئة ، ولتجنب التأثير السريع على قدرة المنتجين على المنافسة ريثما يتم التكييف مع الوضع الجديد.

ب- أن تكون إجراءات الإصلاح الضريبي ضمن خطة ثابتة وبعيدة المدى قد تستغرق عقودا.

ج- أن تكون الضريبة البيئية حيادية أي أن لا يؤثر تعديل النظام الضريبي على إجمالي الإيرادات الضريبية وإنما على توزع العبء الضريبي.

*- كإجراءات مساعدة للسياسة الضريبية البيئية ينبغي قيام السلطات المحلية بفرض رسوم محلية (تمارس دور الضريبة في آثارها ولكنها تختلف في إجراءات تطبيقها) على الأنشطة الملوثة للبيئة ، تكون متكاملة مع ضرائب التلوث ويجب أن تختلف هذه الرسوم من منطقة إلى أخرى ومن وحدة اقتصادية إلى أخرى فمثلا في الجمهورية العربية السورية هناك اقتراح أو توجه لمساعدة وزارة الإدارة المحلية والبيئة في سورية إلى تحميل رسم النظافة على فواتير الكهرباء الشهرية وذلك لكي نساعد النظام الضريبي الحالي من زيادة إيرادته عن طريق منع التهرب الضريبي من هذا الرسم . إن استخدام هذه الرسوم المحلية سوف يحقق الآثار الإيجابية التالية:

أ- تحقيق إيرادات مالية للسلطات المحلية يمكن تخصيصها لمعالجة المشاكل البيئية الموجودة وإدخال بعض التحسينات البيئية.

ب- تخفيض حجم الملوثات البيئية وتشجيع المؤسسات على معالجتها والحد من أضرارها سعيا لتخفيض الرسوم المدفوعة.

ج- التقليل من حدة الآثار الاختلالية عن تخصيص الموارد (السابق ذكرها) ، وهذا سيزيد من فاعلية وإيجابية ضرائب التلوث على البيئة .

*- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال استخدام الأدوات الضريبية وغير الضريبية.

*- من الحوافز الضريبية المهمة التي يتعين الاعتماد عليها والاستفادة منها ، الاستهلاك المعجل ومعونات الاستثمار حيث إن هذه الحوافز لها فاعلية خاصة في تحفيز المؤسسات على اقتناء التكنولوجيا المخفضة لمستوى التلوث البيئي والمعالجة لأضراره.

*- الدعوة إلى عقد مؤتمر علمي لمناقشة قضايا ومشاكل التلوث البيئي ، وأن يتم التركيز فيه على دور النظام الضريبي في مواجهة مشاكل البيئة وتلوثها في البلدان النامية عموما والعربية خصوصا .

المراجع:

1- سكيكر ، فياض ; عيسى ، ناظم ; سلمان ، محمد - *مقدمة في الثقافة البيئية* ، مطبعة الصفا ، دمشق ، 1997 ، ص 120.

2- الإبياري ، أحمد إسماعيل– *الأخطار التي تواجه البيئة* ، معهد علوم البحار ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجي ، القاهرة ، 1982 ، ص 11.

3- بنك المعلومات البيئية – كلية الزراعة – مشتهر، جامعة الزقازيق ، 2005.

4- http://www. green line. com.kw/env&econ

5- عبد العزيز عثمان ، سعيد ; رجب العشماوي ، شكري – *اقتصاديات الضرائب* (*سياسات – نظم – قضايا معاصرة*)، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص419.

6- خضور ، رسلان – *اقتصاديات البيئة* ، وزارة الثقافة ، دمشق 1997 ، ص 34 .

7- أبو السعود ، محمد فوزي ; محمد مقلد ، رمضان ; نعمة الله ، احمد رمضان ; عطية ناصيف ، ايمان – *اقتصاديات الموارد والبيئة* – كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2005 ، ص 361 .

8 – مجلة البيئة والتنمية – المجلد الثاني ، العدد 9، بيروت ، 1997 ، ص 40 .

9- DAVID cl Nellor, D.C. "*Environmental Taxes* " Washington. 1995, pp.108-109.

10-Organization for Economic Cooperation and Development, 1990 "Environmental Policies" in the 1990, Paris, 1989, "*Application of Economic Instrument for Environmental Protection*" (Summary and Conclusion), Environment Manograph, 1989, Economic Instruments for Environmental Protection, Paris.

11- http:// www. arab- api .org/deve-brid.

12- WILCZYNSKI, Piotor, " *Environmental incertally, Planned Non Marekt Economices of Eastern Europe* " Environmental Working Paper No. 35, Washington, D.C. The World Bank, 1990 .

13 – محمد مندور ، أحمد; نعمة الله، أحمد – *المشكلات الاقتصادية للموارد والبيئة*، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1995 ، ص 27.

14 - Jon M. Conrad and Colin W. Clrak. " *Natural Resource Economics : Nots and Problems* " Cambridge University press. Cambridge, 1987, pp146-158.

15 - MICHAEL P. Devereux (Editor), *The Economics of Tax Policy*, Oxford University press 1996. p. 216.

16- Kath NIGHTINGALE. *Taxation: Theory and Practice prentice Hall (Pearson Education*). 2000.p. 54.

17- http:// www. thawra. Alwehda. Gov. sy – أسبوع العلم الرابع والثلاثين في جامعة البعث

18- جليلاتي ، محمد – *النظام الضريبي السوري (اتجاهاته– إصلاحه)* ، جمعية العلوم الاقتصادية ، دمشق، 2004.